توصيات الملتقى السادس عشر لإتحاد المستشفيات العربية
"إعادة تشكيل القطاع الصحي العربي"

شاركت نقابة المستشفيات في لبنان ممثلة برئيسها المهندس سليمان هارون ونائبه الدكتور فادي علامة وبعض اعضاء المجلس في الملتقى السادس عشر لإتحاد المستشفيات العربية الذي عقد في القاهرة بين ٢٤ و٢٥ شباط تحت عنوان «إعادة تشكيل القطاع الصحي العربي» برعاية وزير الصحة والسكان في جمهورية مصر العربية الدكتور عادل العدوي وتشريف صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالله بن عبد العزيز ـ رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي وحضور وزراء الصحة العرب وحشد كبير من العاملين في القطاع الصحي العربي وذلك بالتزامن مع مجلس وزراء الصحة العرب وبالتعاون مع جامعة الدول العربية، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة في دول مجلس التعاون، منظمة الصحة العالمية، النقابات الصحية العربية وبالشراكة الإستراتيجية مع مؤسسة حمد الطبية - قطر.

وقد تخلل الحدث حفل توزيع جوائز العام لشخصيات أعطت الكثير في مجال الصحة ولمستشفيات عربية حصلت على جوائزها عبر التصويت الإلكتروني حيث قدمت جائزة «دعم قطاع الرعاية الصحية» الى نقابة المستشفيات في لبنان وتسلمها النقيب المهندس هارون فيما نال مستشفى البقاع الغربي جائزة «المسؤولية الاجتماعية» التي تسلمها المدير العام للاستشفاء العناية النفسية التابعة للهيئة الصحية الاسلامية الدكتور الحاج حسن عمار. كما تضمن المؤتمر سلسلة محاضرات قيّمة وجلسات علمية تقنية متخصصة شارك فيها اكثر من ٣٠ خبيراً عربياً وعالمياً.

التوصيات

وقد خلص الملتقى الى إعتماد التوصيات التالية:

١- توجيه الشكر الى راعي المؤتمر وزير الصحة والسكان في جمهورية مصر العربية الدكتور عادل العدوي، والى الوزراء المشاركين، الى جامعة الدول العربية ممثلة بالأمين العام المساعد للشؤون الإجتماعية الدكتور بدرالدين علايلي، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة في دول مجلس التعاون، منظمة الصحة العالمية، النقابات الصحية العربية، مؤسسة حمد الطبية - قطر وكافة الداعمين والعارضين على دعمهم ومشاركتهم في هذا الملتقى الناجح .

كما وجه الملتقى الشكر لرئيس الإتحاد الدكتور فوزي عضيمي والى الأمين العام البروفسور توفيق خوجه لدعمه ومتابعته ونشاطه المعهود، والى شركة MCE Group على جهودها لإنجاح هذا الحدث واشراكها اكبر عدد من العاملين في القطاع الصحي العربي .

٢- السعي الى تطوير التشريعات والسياسات والنظم المتعلقة بالإبلاغ عن الأمراض المعدية لوزارات الصحة، وتفعيل المراقبة والتأكيد الدوري على تنمية وعي ومسؤولية المعنيين في تولي هذا الأمر.

٣- ترسيخ العمل بمفهوم التغطية الصحية الشاملة بهدف تمكين المستفيدين من الحصول على الخدمات الصحية بجودة عالية.

٤- تعزيز التعاون مع جامعة الدول العربية من اجل تبني وتحديث وتطوير المعايير العربية وتسويقها في كافة الدول العربية ووزارات الصحة العربية عن طريق اتحاد المستشفيات العربية، واستكمال كل الخطوات الناجحة التي اتخذت سابقاً في هذا المشروع المتميّز.

٥- العمل على إتخاذ إجراءات شاملة لترسيخ مفاهيم الجودة الصحية، وسلامة المرضى وترشيد الإنفاق على القطاع الصحي .

٦- وضع الخطط والبرامج التدريبية للرفع من مستوى أداء الكوادر الصحية.

٧- إلتزام التعاون مع جميع أصحاب المصلحة من مستهلكين، ومستشفيات، وأطباء، ومسددي التكاليف وواضعي السياسات من اجل بناء نظام الرعاية الصحية لغد آمن بجودة عالية وتكلفة معقولة.

٨- توفير المناخ المناسب لضمان الحصول على جودة وسلامة ومأمونية الأجهزة الطبية، عبر تطبيق نظام التشريعات وإعداد أنظمة تقييم التكنولوجيات الصحية، وإدارة النشاطات المنظمة وإشراك أصحاب المصلحة.

٩- العمل على تنمية الموارد البشرية وتعزيز كفاءتها ضمن المفاهيم الحديثة في هذا المجال.

١٠- توسيع سوق السياحة الصحية البينية وتطبيق القواعد والمعايير والتسويق والأخلاقيات في الرعاية الصحية للوصول الى العولمة في القطاع الصحي العربي .

١١- رصد الموازنات اللازمة لتأهيل وتدريب العاملين الصحيين في مواجهة الأوبئة والكوارث الصحية وبالأخص مكافحة الأمراض المعدية.

١٢- التأكيد على إقامة الملتقى السابع عشر تزامناً مع مجلس وزراء الصحة العرب في نفس المكان والزمان من العام القادم بالتنسيق والتعاون مع جامعة الدول العربية.

علامة حاضر حول تخفيض الفاتورة في المستشفيات العربية

الدكتور علامة يلقي كلمته

شارك نائب رئيس نقابة المستشفيات، رئيس مجلس إدارة مستشفى الساحل الدكتور فادي فخري علامة، في ندوة خلال الملتقى بعنوان «تخفيض الفاتورة الصحية في المستشفيات العربية». وألقى كلمة قال فيها: «يشهد العالم العربي سلسلة متغيرات في نظامة الصحي نتيجة تفاقم كلفة الفاتورة الصحية والتي أصبحت تشكل عبئا أساسيا على موازنات دول المنطقة.»

وتابع: «يعود ارتفاع الفاتورة الصحية الى أسباب عدة ومنها ارتفاع معدل الأعمار، والنمو السكاني الكثيف، وتطور التكنولوجيا المعلوماتية والأجهزة الطبية والإكتشافات الجديدة للعلاجات الطبية، أضف الى ذلك دور التواصل الإجتماعي في رفع يقظة أفراد المجتمع وزيادة الوعي».

وأضاف: «كل هذه العوامل فرضت على المعنيين التداول بكيفية خفض الفاتورة الصحية مع الحفاظ على معايير الجودة والتوعية وتعديل آلية تسديد المستحقات المالية للخدمات الإستشفائية وذلك عبر أساليب جديدة ومنها: الحد من الدخول الى المراكز الطبية إلا للحالات التي تم تشخيصها ضمن أطر علمية وبروتوكولات طبية، كذلك وضع أسس لمراقبة طرق العلاج ومحاسبة المستشفى عبر حسومات إضافية في حال عاد المريض الى الدخول اليها مجددا نتيجة خطأ ما أو نتيجة عدوى قد يكون التقطها خلال وجوده في المستشفى.»

وقال: «للحد من هذه الظاهرة، بدأ بعض الهيئات الضامنة الرسمية والخاصة بتشجيع المؤسسات الطبية على الإستثمار في برامج توعية للمجتمعات المحيطة بها لحثها على الوقاية والتخفيف من فرضية المرض نتيجة الإهمال، وإلا تحمّل افراد المجتمع جزءا أكبر من كلفة العلاج. وهنا يأتي مبدأ التكامل بين مقدمي الخدمات الطبية والهيئات الضامنة بالإضافة الى المريض.»

وتابع: «انها تجربة جديدة لإعادة دراسة الواقع الصحي سنقوم بمناقشتها وهي تتناول مواضيع عدة لها صلة بمبدأ تغطية الفاتورة الصحية على أساس نتيجة العلاج من حيث النوعية وليس الكمية، وفرضية تثقيف المريض ومساعدته من التغلّب على مرضه عبر برامج متابعة وقائية حتى وبعد خروجه من المستشفى، أضف الى ذلك، دور الطبيب المتجدد وتحديد مسؤولياته في المجتمع وداخل المؤسسات الإستشفائية وكذلك دور التمريض ضمن النظام الصحي الجديد.»

وختم: «لبلورة السياسات الصحية الآتية من خارج منطقتنا العربية، سوف نتطرق الى التجربة البريطانية وما آلت إليه رغم معرفتنا المسبقة ان كل هذه الأفكار الجديدة مازالت قيد الدرس والتجربة.».